

دراسة

"صفقة القرن"

الخلفية – المشروع- الأدوار- التقييم

إعداد:

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير U-Feed

بيروت، أيار 2019

www.u-feed.com

الفهرس

صفحة 2	مقدمة
صفحة 2	أولاً: من أين أتت فكرة "صفقة القرن"؟
صفحة 4	ثانياً: الخطوط العريضة للصفقة
صفحة 6	ثالثاً: أبرز المقترحات الجيوبولتيكية لصفقة القرن
صفحة 7	رابعاً: دور بعض الأنظمة العربية في صفقة القرن
صفحة 7	1- دور السعودية في صفقة القرن
صفحة 8	أ- شراء جزيرتي تيران وصنافير لتدويل مضيق تيران
صفحة 9	ب- اتفاقية المنطقة الحرة بشمال سيناء
صفحة 10	ج- مشروع "نيوم" وإزاحة مصر من خليج العقبة
صفحة 12	2- دور مصر في صفقة القرن
صفحة 15	أ- هدم بوابة سيناء الاستراتيجية
صفحة 15	ب- إخلاء سيناء من العنصر البشري
صفحة 16	ج- تدويل سيناء وخروج مصر منها
صفحة 16	3- دور الأردن في صفقة القرن
صفحة 17	خامساً: الأبعاد السياسية لصفقة القرن
صفحة 19	سادساً: صفقة القرن ومصادر الطاقة
صفحة 21	سابعاً: هل يمكن للصفقة أن تبصر النور؟

مقدمة:

يشهد العالم العربي انتكاسة غير مسبوقة في التعامل مع القضية الفلسطينية، وأصبحنا أمام انقلاب على الثوابت الإسلامية والقومية، وانضمام قيادات الدول الرئيسية في المنطقة للرئيس الأمريكي في تنفيذ الأجندة الإسرائيلية المعروفة باسم صفقة القرن. وكان أول من تحدث عن صفقة القرن كان عبد الفتاح السيسي أثناء زيارته للولايات المتحدة في لقاء مع دونالد ترامب، ولم يكن واضحاً في البداية ما هو المقصود بهذه الصفقة ولكن بدأ الجانب الصهيوني والراعي الأمريكي يفصحان شيئاً فشيئاً عن مضمون هذه الخطة الإسرائيلية.

أولاً: من أين أتت فكرة "صفقة القرن"؟

مصطلح "صفقة القرن" ليس جديداً، بل تردد سنة 2006م، عندما تمّ الحديث عن عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أولمرت، أو ما عُرف بـ "تفاهمات أولمرت/عباس"؛ وما تسرب حينها من أنها اتفاقات تنتظر الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها والتي لم تأت حينها بما يشتهي أولمرت. وفي 20 سبتمبر/أيلول 2017م، تمت إعادة طرح المصطلح مع وجود إدارة ترامب في الولايات المتحدة، وتوفر البيئة الإقليمية والدولية الداعمة للسعي في استكمال المخططات.

يطلق مصطلح صفقة القرن على الخطة التي وضعها الجنرال "جيورا أيلاند" مستشار الأمن القومي الإسرائيلي الأسبق، وقد صدرت منها نسختان، الدراسة الأولى صدرت عن معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى في سبتمبر 2008 بعنوان "إعادة التفكير في حل الدولتين" وتتكون من 36 صفحة .

وصدرت الدراسة الثانية عن مركز بيجن - السادات للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة بار إيلان الإسرائيلية في عام 2010 بعنوان "بدائل إقليمية لحل الدولتين" وتتكون من 39 صفحة وتتضمن

تعديلات على ما صدر في الورقة الأولى مع التوسع في شرح التفاصيل والإجراءات المقدمة للدول المشاركة في الصفقة وصيغة الحل المقترح.

يؤكد جيورا أيلاند فشل الحلول المطروحة للقضية الفلسطينية القائمة على حل الدولتين، واستحالة الوصول إلى تسوية للصراع وفقاً للتصورات السابقة، ويرى أن الحل لن يكون إلا بإدخال الدول العربية كضامن وكشريك مستفيد من التسوية.

في مقدمة الدراسة التي أصدرها معهد واشنطن يقول روبرت ساتلوف المدير التنفيذي للمعهد أن المطبخ السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية كان يعتمد في السابق على رئيس تحرير صحيفة هآرتس "زئيف شيف" الذي كان يوصف بأنه عميد الاستراتيجيين الإسرائيليين ليشرح لهم الرؤية الإسرائيلية والحد الأدنى من متطلبات إسرائيل الأمنية في المفاوضات مع الفلسطينيين، وبعد وفاته في يونيو 2007 بدأوا يعتمدون على "جيورا أيلاند" باعتباره كبير الاستراتيجيين الإسرائيليين. إضافة لروبرت ساتلوف الذي توجه إلى الرياض قبل ساعات من صدور قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ديسمبر 2017 بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف رسمياً بأنها عاصمة لـ "إسرائيل"، وهو أهم قرار في صفقة القرن، واصطحب معه إلى الرياض وفدًا مكونًا من 50 باحثًا أمريكيًا لرصد رد الفعل السعودي تجاه القرار، وكتب مقالا في جريدة فورين بوليسي عبر فيه عن دهشته من تجاهل الأمير محمد بن سلمان للقرار والتحدث عن "المستقبل الواعد الذي ينتظر العلاقات السعودية الإسرائيلية بعد التوصل للسلام".

ملخص ما كتبه ساتلوف عن رد الفعل السعودي على قرار ترامب "أن كل الذين تنبأوا بردّ فعلٍ كارثي من العرب والمسلمين على الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل – كموجات من التظاهرات المعادية

للأمريكيين، وأعمال عنف عارمة ضد المواطنين الأمريكيين والمؤسسات والمصالح الأمريكية، فضلاً عن انتهاء النفوذ الأمريكي في المنطقة بشكل نهائي وقاطع – كانوا على خطأ تماماً. فردود فعل العرب المهمين – أي حلفاء أمريكا – كانت عموماً رصينة ومدروسة وناضجة. وخير دليل على ذلك هو موطن الإسلام، المملكة العربية السعودية .”

ثانياً: الخطوط العريضة للصفحة:

- 1- الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني ونقل سفارتها إليها.
- 2- اختراع إدارة الرئيس ترامب عاصمة لدولة فلسطين في ضواحي القدس (خارج إطار 6 كيلومتر) عن حدود عام 1967.
- 3- الإعلان خلال شهرين أو ثلاثة على أبعد حد، على موافقة إدارة الرئيس ترامب على ضم الكتل الاستيطانية .” وهي مسألة لا تزال قد التباحث الأمريكي الصهيوني، فالرئيس الصهيوني نتياهو يطرح ضم 15%، فيما يقترح ترامب 10%.
- 4- الإعلان عن “مفهوم أمني مُشترك للدولة العبرية ودولة فلسطين كشركاء في السلام، ويشمل هذا المفهوم، أربع نقاط وهي:
 - أن دولة فلسطين “منزوعة السلاح مع قوة شرطية قوية”.
 - “إيجاد تعاون أمني ثنائي وإقليمي ودولي وربما يشمل مشاركة الأردن ومصر وواشنطن والباب سيكون مفتوح أمام دول أخرى.
 - “وجود قوات إسرائيلية على طول نهر الأردن والجبال الوسطى، وذلك لحماية الدولتين”.
 - إبقاء صلاحيات الأمن بيد الكيان الصهيوني.

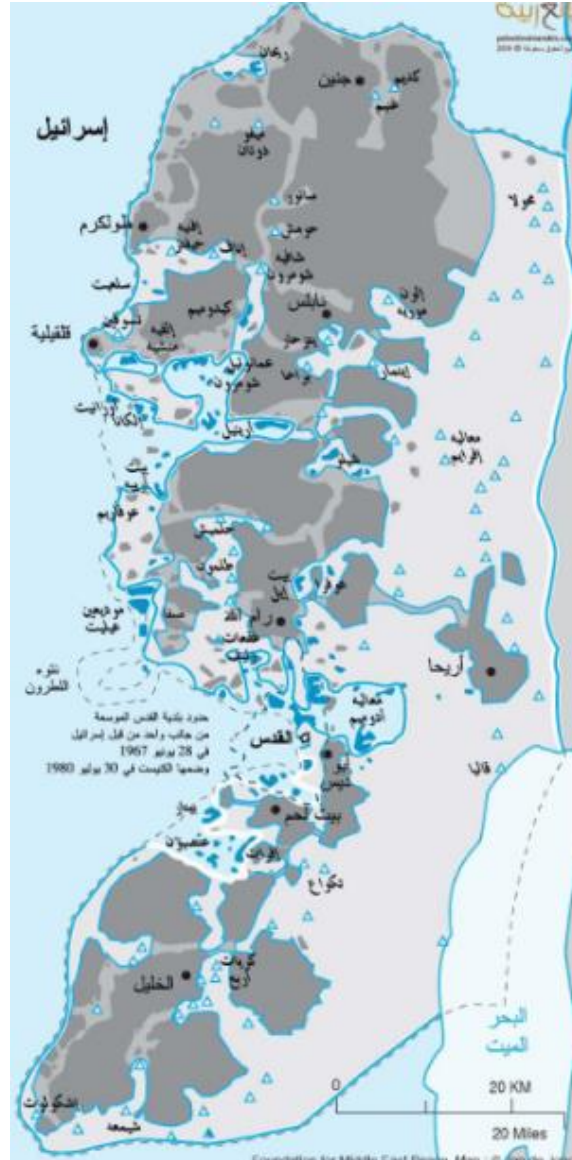
- انسحاب القوات الصهيونية، وإعادة تموضعها تدريجياً، خارج المناطق (أ + ب)، في الضفة الغربية، مع إضافة أراضي جديدة من المنطقة (ج)، وذلك حسب الأداء الفلسطيني (دون تحديد جدول زمني) وتعلن دولة فلسطين بهذه الحدود“. وتمثل المناطق “أ” نحو 18% من مساحة الضفة، وتسيطر عليها السلطة الفلسطينية أمنياً وإدارياً، فيما تمثل المناطق “ب” 21%، وتخضع لإدارة مدنية فلسطينية وأمنية صهيونية. بمعنى ان تكون الدولة الفلسطينية، على مساحة قطاع غزة الموسع، 39% من مساحة الضفة الغربية.
- اعتراف دول العالم، بدولة عبرية “كوطن قومي للشعب اليهودي، وبدولة فلسطين كوطن قومي للشعب الفلسطيني.
- يقوم الكيان الصهيوني، بضمان حرية العبادة في الأماكن المقدسة للجميع مع الإبقاء على الوضع القائم بها حالياً.
- تخصيص الكيان الصهيوني أجزاء من مينائي أسدود وحيفا، ومطار اللد للاستخدام الفلسطيني، على أن تكون الصلاحيات الأمنية بيد الدولة العبرية.
- إيجاد ممر آمن بين الضفة وقطاع غزة تحت سيادة الصهيونية.
- أن تكون “المياه الإقليمية، والأجواء، والموجات الكهرومغناطيسية”، تكون تحت سيطرة الصهاينة، دون الإجحاف بحاجات دولة فلسطين.
- إيجاد “حل لقضية اللاجئين من خلال دولة فلسطين”.

ثالثاً: أبرز المقترحات الجيوبولتيكية لصفقة القرن:

فيما يلي نستعرض مقترحات ما أسماه الكيان "الحلول الجغرافية" التي قُدمت لتصفية القضية الفلسطينية:

- 1- مشروع الجنرال جيورا ايلاند: القاضي بضم ثلاثة أضعاف مساحة قطاع غزة، من سيناء، وإقامة ميناء بحري ومطار دولي. مقابل منح مصر 600 كيلومتر من صحراء النقب جنوب إسرائيل.
 - 2- خطة أفيدور ليبرمان: وزير الدفاع الصهيوني عام 2004 وتشمل ضم الكتل الاستيطانية "لإسرائيل" في الضفة الغربية، مقابل ضم أراضي يسكنها عرب خاضعة للسيطرة "الإسرائيلية" (المثلث) إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية.
 - 3- خطط نفتالي بينت: (الوزير في حكومة نتياهو وعضو المجلس الوزاري المصغر) التي طرحها عام 2016 وتحدث فيها عن ضم المنطقة المصنفة (C) في الضفة الغربية حسب اتفاق أوسلو والتي تبلغ حوالي 61% من مساحة الضفة الغربية إلى "إسرائيل"، وخلق شبكة تواصل في الضفة الغربية تشمل طرقاً وأنفاقاً وربما جسوراً.
 - 4- خطة إسرائيل كاتس: (وزير المواصلات في حكومة نتياهو) المتعلقة بقطاع غزة، وتشمل بناء جزيرة اصطناعية في بحر غزة على بعد 4.5 كم تتصل بالساحل بواسطة جسر خاضع للتفتيش، وتضم الجزيرة ميناء ومنشآت للطاقة وربما أيضاً مطاراً.
- وبعد استعراض أهم المخططات الجغرافية الخاصة في الصراع العربي الإسرائيلي، يمكن القول أن الدولة الفلسطينية ربما ستكون من 39% من الضفة الغربية، وقطاع غزة الموسع على حساب سيناء، ومنزوعة السيادة. (انظر الشكل في الأسفل).

الجزء المتبقي من الضفة الغربية الذي سيخضع للسلطة الفلسطينية



رابعاً: دور بعض الأنظمة العربية في صفقة القرن:

1- دور السعودية في صفقة القرن:

تلعب المملكة العربية السعودية دوراً محورياً في صفقة القرن، بما يتوافق مع التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، وكانت بداية الانخراط السعودي العلني من خلال المبادرة العربية المنسوبة للملك عبد الله، والتي تمثل نقلة في ملف الصراع بدخول العرب كضامنين للاتفاق النهائي.

تجاوبت المبادرة العربية مع مقترحات كلينتون وبوش وأوباما التي تقوم على حل الدولتين، ومع أن المفاوضات تجمدت بسبب الرفض الإسرائيلي فإنها حققت لـ"إسرائيل" مكسبًا استراتيجيًا باستبعاد الحل الثنائي لصالح الحل الإقليمي ودخول العرب بشكل جماعي في التسوية، وقد أشار أيلاند إلى أهمية المبادرة العربية في عملية "التعبئة والتغليب" للتمهيد للحل المتعدد الأطراف أمام المجتمع الدولي، ووضع الأساس للحل الإقليمي.

وقد تطور الدور السعودي إلى ما هو أبعد وهو تحمل التكلفة المادية للتنفيذ، ودخلت المملكة كعمول لصفقة القرن عقب تولي الملك سلمان، حيث استغل الإسرائيليون طموح الأمير محمد بن سلمان ورغبته في الصعود لكرسي الحكم في ظل أبيه، وانتهزوا فرصة احتياجه إلى الدعم الخارجي لتحقيق ما خططوا له منذ نصف قرن.

اندفع محمد بن سلمان لتنفيذ الأجندة الإسرائيلية المدعومة من دونالد ترامب، فقام بخطوات متسارعة قطع بها شوطا كبيرا في صفقة القرن نقلت الخطة من الورق إلى الأرض بالمال السعودي السخي، فقام بالآتي:

أ- شراء جزيرتي تيران وصنافير لتدويل مضيق تيران:

كان قرار بيع جزيرتي تيران وصنافير للمملكة هو أخطر ما تم التوصل إليه من إجراءات لصالح الكيان الصهيوني منذ احتلال فلسطين في 1948، فبيع الجزيرتين يؤدي إلى تدويل مضيق تيران وإنهاء السيطرة المصرية عليه، وهو الذي كان سببا في حروب مصر مع الإسرائيليين.

ب- اتفاقية المنطقة الحرة بشمال سيناء:

لم تكن زيارة الملك سلمان إلى مصر في إبريل 2016 من أجل السيطرة على تيران وصنافير فقط، وإنما لتوقيع الاتفاقات المكتملة للهيمنة الإسرائيلية. وقد رفض الملك سلمان النزول من الطائرة إلا بعد موافقة عبد الفتاح السيسي على التوقيع على الاتفاقات وقد كشف مكرم محمد أحمد رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام الضغوط التي مارستها السعودية، وقال إن الملك سلمان رفض النزول من الطائرة إلا بعد التأكد من توقيع السيسي على الصفقة ورفض الانتظار لحين تسليم القوات الإسرائيلية الجزيرتين .

وقع الملك سلمان 23 اتفاقية تعاون، من ضمنها اتفاقية لإنشاء المنطقة الحرة في شمال سيناء، والغريب أن هذه الاتفاقية يتم التعتيم عليها وعدم الإفصاح عن مضمونها، ولم تنشر تفاصيلها الكاملة فقد تم عرض عناوين الاتفاقات وليس النص الكامل للموافقة عليها في البرلمان، وأيضًا لم تنشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية رغم ما يقتضيه القانون المصري.

وصاحب التعتيم المتعمد في مصر تعتيم موازي في السعودية إلا أن الصحف والفضائيات في المملكة نشرت عناوين الاتفاقات من باب إظهار إنجازات الزيارة وتم حذف بعضها فيما بعد من الأرشيف الإلكتروني، وما نشر يكشف ما كان غامضًا .

وتشير عناوين مشروعات المنطقة الحرة إلى شروع محمد بن سلمان في تنفيذ البنود الواردة في صفقة القرن على النحو التالي: إنشاء وبناء الميناء البحري، إنشاء المطار في المنطقة المحددة في تبادل الأراضي، تشييد الطرق في المنطقة التي ستكون غزة الكبرى، وتحمل تكلفة شق النفق تحت فلسطين المحتلة بطرقه الثلاثة (البري والسكة الحديد وأنبوب النفط) لربط دول الخليج بالمتوسط، وتحمل السعودية

تكلفة شق ترعة المياه العذبة التي ستنقل مياه النيل (تم بناء سحارة سرابييوم تحت القناة لنقل مياه النيل إلى الكيان الصهيوني)، وتشديد أكبر محطة لتنقية مياه الصرف الصحي لتوفير المياه للمنطقة الحرة.

وقد أشار محمد بن سلمان في حوار مع شبكة بلومبيرغ في أكتوبر 2017 إلى التمويل السعودي للمشروعات المطلوبة في شمال سيناء، وبخاصة الميناء، إلا أنه قال إن الهدف وراء توقيع اتفاقية المنطقة الحرة هو من أجل ربطها بمشروع نيوم، وأكد أن "هذه المنطقة سوف تساعد دبي، والبحرين، وخصوصاً الكويت؛ إذ سوف تصدر الكويت إلى أوروبا بشكل أسرع وأرخص من الآن وذلك عبر أنابيب وسكك حديد منطقة نيوم إلى مصر - شمال سيناء - ثم إلى أوروبا."

وفي عرضه لملاح استراتيجية تنمية سيناء قبيل زيارة محمد بن سلمان للقاهرة في مارس 2018 أشار وزير الإسكان المصري إلى بناء المنطقة الحرة بشمال سيناء والتي تتضمن أهم مشروعين في صفقة القرن وهما الميناء والمطار، وقال أن "المنطقة الحرة تتمتع بقوانين اقتصادية مختلفة تشجع على الاستثمار، ويتم إنشاء مطار دولي محوري بمنطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط، وميناء تجاري على البحر المتوسط."

ج- مشروع "نيوم" وإزاحة مصر من خليج العقبة:

إن التمويل السعودي في جنوب سيناء لا يقل خطورة من دوره في الشمال، ورغم مشروع النفق الإسرائيلي المطروح فإن السعوديين يطرحون فكرة بناء جسر الملك سلمان، مما يثير الكثير من التساؤلات؛ فهل طرح موضوع الجسر بديلاً للنفق الإسرائيلي لرغبة السعوديين في استبعاد الأردن كمر للوصول إلى سيناء ويطمعون في الاستحواذ على الطريق للبحر المتوسط وحدهم؟ لكن هذا

السيناريو يواجه التضاريس التي تعوق شق الطريق الثلاثي (أنبوب النفط، السكك الحديدية، الطريق البري) من شرم الشيخ حتى الميناء شمالا حيث سلسلة الجبال، كما أن الجسر المعلق لا يتحمل النقل الثقيل الذي يتحدثون عنه.

أيضاً، ربما هناك تعديل على الخطة بالجمع بين المشروعين؛ بأن يكون النفق مخصص لنقل المعادن والمواد الخام والبتروول والنقل البري والسكة الحديد، وأن يكون الجسر لخدمة السياح الأجانب في "نيوم" من أجل الترفيه والانتقال إلى جنوب سيناء بحرية. ويحظى مشروع الجسر بالشروط الجديدة بدعم إسرائيلي لأنه ينهي الوجود المصري في هذه المنطقة الاستراتيجية، ويعد غطاءً لعملية السيطرة على شرم الشيخ والمثلث الجنوبي لسيناء.

إن منح السعودية مساحة ألف كيلو متر مربع في جنوب سيناء وضم الضفة الغربية لمضيق تيران ليس له تفسير غير السعي لطرد مصر من مدخل خليج العقبة ومضيق تيران، وعدم الاكتفاء بانتزاع جزيرتي تيران وصنافير، وهو ما يحقق التأمين التام للملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة ويبعد التهديد المصري تماما عن المجرى الملاحي .

وهناك نتيجة أخرى لسيطرة السعودية على الشريط الساحلي لضفتي خليج العقبة وهي ربط المثلث الجنوبي الواقع تحت خط العرض 29 الذي يسيطر عليه دير سانت كاترين عن مصر بمشروع "نيوم"، وهذا بداية الفصل لهذه المنطقة وتنفيذ الأطماع الدولية في تقسيم سيناء بأن يكون شمال سيناء لـ"إسرائيل الكبرى" والجنوب لليونان وروسيا لتكون فاتيكان للروم الأرثوذكس.

2- دور مصري صفقة القرن:

الكيان الصهيوني لا يسعى بتوسيع حدوده مع غزة على شكل حرف (Z) – بحسب خطة أيلاند- والتي تتقاطع مع المعبر التجاري المعروف باسم كرم أبو سالم، وذلك لسببين الأول، أمنياً بالنسبة للكيان الصهيوني، والثاني، اقتصادياً بالنسبة لمصر، فليس من المنطق أن تتنازل مصر عن معبر تجاري مهم. (انظر الشكل في الاسفل).



إلا أن هذا ربما لا ينفي فكرة تبادل أراضي مصرية مع دولة الاحتلال الاسرائيلي، على ان يراعي هذا التبادل النقاط التالية:

- أ- أن تكون منطقة جغرافية محدودة جداً، وفي الغالب ستكون أقل مما ذكر في خطة غيورايلاوند (720 كم)، خاصة وان الحديث عن فكرة التوطين قائمة على مليون فلسطيني فقط، والمنطقة جغرافيا كبيرة على هذا العدد نوعاً ما. خاصة إذا ما قورنت مع مساحة قطاع غزة (365 كم) البالغ عدد سكانه 2 مليون نسمة. لذا فمن المتوقع أن تكون منطقة تبادل الأراضي لمنطقة ما بين 100-300 كم فقط لا غير. كما أن هذه المساحة لا تحدث تغيراً ملموساً في الخارطة الجغرافية لمصر،

وربما يُصبح شكل الحدود الشرقية لمصر مع فلسطين المحتلة، مشابهاً لشكل حدودها الغربية مع ليبيا كخط متعرج ثم يستقيم. ومن يرى أن المناطق العازلة الآن بين غزة وسيناء أكبر من مساحة 300 كم، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن كل المنطقة واقعة ضمن حدود التبادل، بل سيكون جزء كبير منها منطقة عازلة بين الحدود الفلسطينية المصرية.

ب- أن يتم توسيع جزئي لغزة على حساب جزء من سيناء، وذلك مقابل حصول مصر على أراضي من صحراء النقب الواقعة داخل حدود الكيان الصهيوني.

ج- ألا تحتوي المناطق المستهدفة في خطة التبادل، أي أهمية اقتصادية كوجود أبار نفط أو غاز، أو أي اشكاليات أمنية لدى الطرفين المصري والصهيوني.

د- وفي حال وافق النظام المصري على صفقة القرن، فإن النظام سيكون حريصاً على (آليات الإخراج)، فغالبا مصر سترفض أن يتم ترحيل أهل غزة بالقوة إلى أي جزء في سيناء؛ بل في الغالب ستفضل مصر أن يتم ذلك من خلال ممارسة الضغوط السياسية (العصا) على السلطة الفلسطينية، وحركة حماس، ليوافقا على الصفقة؛ أو أن يوافق أحدهما. مع تقديم حلول اقتصادية كبيرة (الجزرة) في منطقة جغرافية محدودة في سيناء خاضعة للإدارة الفلسطينية والمراقبة الامنية المصرية، على أن يتم انشاء ميناء ومطار دولي ومنطقة تجارية بداخلها. بحيث تُشكل عاملاً جاذباً لسكان قطاع غزة أو اللاجئين الفلسطينيين في الخارج بسبب تواجد فرص العمل.

هـ- يأتي هذا في ظل وجود رغبة مصرية في تحقيق طفرة اقتصادية عبر هذه الصفقة وذلك من خلال أن تسمح تل أبيب للقاهرة بشق نفق يربط بين مصر والأردن. على أن يبلغ طول هذا النفق حوالي ١٠

كم، ويقطع الطريق من الشرق للغرب (على بعد ٥ كم من إيلات)، ويخضع للسيادة المصرية الكاملة. وذلك بعد ائصال النفق بسكة حديد مع ميناء غزة البحري المزعم إنشاؤه.

و- والذي من المتوقع أن تحصل مصر من خلال هذا الربط على نصيب كبير من الجمارك والرسوم مقابل كل «حركة» تتم بين الأردن والعراق ودول الخليج في اتجاه ميناء غزة أو مصر. وأن يتم إجراء تعديل على الاتفاق المصري الإسرائيلي الموقع عام 1997م "الملحق العسكري"، بالشكل الذي يسمح بتواجد قوات مصرية على الحدود بالشكل الذي يؤمن المصالح الاقتصادية المصرية. كما أنه من غير المستبعد أن تحصل مصر على محطة للطاقة النووية للأغراض السلمية لإنتاج الكهرباء في ضوء الحديث عن العملية السلمية الشمولية.

وفي حال تمت هذه الصفقة على هذا النحو فربما ستحصل مصر على جائزة نوبل للسلام كما تحتفظ القاهرة بحقها في الدعوة لمؤتمر سلام دولي في مصر، وتستعيد، مكانتها الدولية. وأن تشهد سيناء طفرة اقتصادية كبيرة نتيجة لوجود المنطقة التجارية الواقعة بينها وبين قطاع غزة. فمصر تأمل أن يدر هذا التبادل التجاري مع غزة فقط لوحدها دخلاً مادياً يتجاوز 2.5 مليار دولار في العام، الأمر الذي سيضعف من حالة الضمان والأمان الاقتصادي في مصر.

أما على صعيد خسائر مصر من صفقة القرن: فيمكن القول بأن العرض الإسرائيلي في ظاهره يحقق مكاسب اقتصادية لمصر من خلال فرض رسوم على نقل البترول والمعادن إلى الغرب من النفق، وتحصيل رسوم على البضائع القادمة من أوروبا لدول الخليج، لكن في باطن الصفقة خسائر لا تقدر بمال وكوارث استراتيجية لا نهاية لها، ومن أهم الخسائر ما يلي:

أ- هدم بوابة سيناء الاستراتيجية:

سيناء هي أكثر منطقة في العالم مرت بها جيوش، وعلى أرضها سالت دماء، في حروب يصعب عدّها منذ فجر التاريخ، وتؤكد دروس الأزمان الغابرة أن الخطر على مصر يأتي دائماً من الشرق، ولهذا لا يخلو كتاب عن الاستراتيجية والحرب من الإشارة إلى أهمية سيناء العسكرية. لكن تظل المنطقة التي تريد "إسرائيل" أن تخلّوها وتصفّي الوجود المصري العسكري والمدني بها هي مفتاح سيناء، وينتج عن تدميرها وتهجير سكانها خسارة عسكرية فادحة، يترتب عليها انكشاف كل سيناء حتى القناة وتهديد قلب مصر.

عن أهمية هذا المربع الذي يتم إخلاؤه والممتد من رفح وحتى العريش يقول المفكر جمال حمدان في كتاب "سيناء في الاستراتيجية والسياسة والجغرافيا" إنه يد المروحة أو ربطة الحزمة أو "زر" سيناء الاستراتيجي لأن فيه تجتمع نهايات محاور سيناء الاستراتيجية الثلاث: المحور الشمالي "القنطرة - رفح" والمحور الأوسط "الإسماعيلية - أبو عجيلة" والمحور الجنوبي "السويس - القصيمة" ولم يكن غريباً لذلك أن يعتبره العسكريون القاعدة الاستراتيجية الحقيقية للدفاع عن مصر، مثل السير آرثشيولد مري القائد الإنجليزي في الحرب العالمية الأولى.

ب- إخلاء سيناء من العنصر البشري:

يظل العنصر البشري هو العائق أمام أي خطط للتقسيم الجغرافي؛ فلا يمكن فرض حدود سياسية في ظل وجود كثافة سكانية مستقرة، ولا يمكن تهجير ما يقرب من مليوني إنسان في غزة إلى منطقة عامرة بأهلها، ومن هنا فإن المخطط الإسرائيلي يعمل على تهجير المصريين أولاً من المنطقة المستهدفة بزعم تهيئتها لسكان غزة الذين يخطط المتورطون في الصفقة لإزاحتهم إلى الموطن الجديد!

إن تبادل الأراضي في صفقة القرن يعني تسليم المنطقة المستهدفة في سيناء خالية من السكان، والتنفيذ بدأ مبكراً جداً، بإخلاء رفح وهدمها وهي المدينة التاريخية التي وجدت منذ مئات السنين، ثم بدأت ماكينة التدمير تطحن الشيخ زايد، وحدثت القفزة بالعمل لإخلاء العريش بزعم بناء حرم للمطار، بمساحة 5 كم من كل الاتجاهات، أي هدم نصف المدينة بدلاً من نقل المطار إلى خارجها .

ج- تدويل سيناء وخروج مصر منها:

إن استمرار تنفيذ الخطط الإسرائيلية بدعم دولي في سيناء سينتج عنه إخلاء شمال سيناء والذي سيتبعه خروج الدولة المصرية، فالوجود المصري مرتبط بوجود السكان، وغياب السكان معناه غياب مصر، ونفس الأمر في المثلث الجنوبي، فتسليم شرم الشيخ للسعودية يعني إبعاد مصر عن مياه خليج العقبة وهذا خطوة مرحلية يتبعها الانسحاب حتى الطور ثم التراجع السويس!

3- دور الأردن في صفقة القرن:

هناك عوامل تدفع الأردن للترحيب بالصفقة وهناك عوامل مقلقة، أما عوامل الترحيب يمكن إيجازها في أنها تسعى إلى تحقيق طفرة اقتصادية عبر ربطها بمنظومة طرق وسكة حديدية، وأنبوب النفط، مع الميناء الدولي في غزة الكبرى عبر النفق المصري الأردني بدول الخليج. وهكذا تحصل الأردن، مجاناً، على إطلالة مثمرة على البحر المتوسط (ميناء غزة)؛ ومن ثم تحقق تواصلًا مازال مقطوعًا مع أوروبا . إلى جانب التخلص من أعباء 70 ألف عائلة فلسطينية من أصول فلسطينية غزاوية "المهاجرين إلى الأردن عام 1967م"، ومقيمة الآن بالأردن دون رقم وطني. بعد أن يتوفر لهم فرص عمل وحياة كريمة في قطاع غزة .

أما ما يُطلق الأردن هو عدم اشراكها في إعداد صفقة القرن، بالشكل الذي يحافظ على أمنها القومي. خاصة أن الأردن تخشي أن تكون حاضرة في مخططات التغيير الجغرافي القادم من خلال تقديم حلول للفلسطينيين على حساب أراضي أردنية (فكرة الوطن البديل). كما تخشي الأردن من انهيار السلطة الفلسطينية (سواء بقرار أو لظرف ما) لتجد الأردن نفسها المسؤولة مرة أخرى عن إدارة الضفة الغربية.

خامساً: الأبعاد السياسية لصفقة القرن:

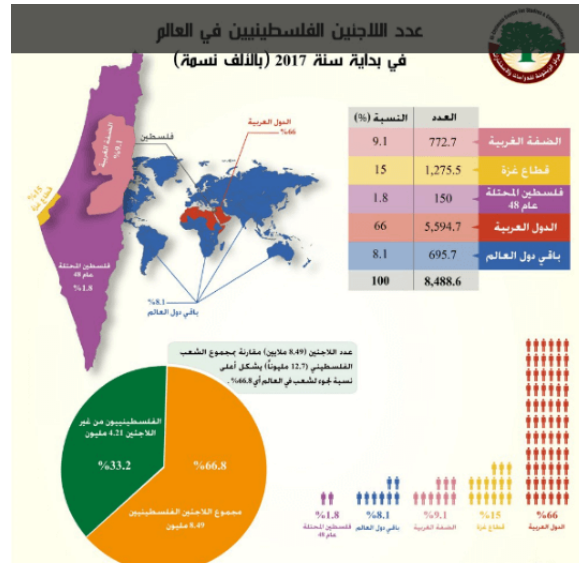
كافة المبادرات الخاصة بالعملية السلمية بين الدول العربية والكيان الصهيوني كانت تنص على إقامة علاقات عربية علنية مع الكيان الصهيوني، بعد التوصل إلى اتفاقية سلام. والتي كان آخرها مبادرة السلام العربية عام 2002م، إلا أن الوضع في صفقة القرن، يقوم على تطبيع العلاقات العربية الصهيونية، قبل البدء بالعملية السلمية، كدافع "تحفيزي" للكيان الصهيوني من أجل التوصل لعملية سلمية؛ وليس بعدها. وهو بند في غاية الخطورة، لأن ذلك من شأنه تغييب الموقف العربي بالكامل عن مشهد الصراع الفلسطيني والصهيوني. مما يجعل الأخير ينفرد بالقضية الفلسطينية وتصفيها بالطريقة والشكل الذي يريده.

هذا النقطة كانت محل ترحاب لدى العديد من الأنظمة العربية، وقد صرح نتنياهو بوجود علاقات عربية صهيونية سرية. وبات واضحاً أن هناك العديد من الدول العربية، الخليجية على وجه الخصوص (السعودية، الإمارات، البحرين)، ترغب في تعزيز علاقاتها مع دولة الكيان الصهيوني. انطلاقاً من رؤيتها التي تقول "أن المشروع الإيراني أخطر على الدول العربية من المشروع الصهيوني"؛ وأنه في حال عززت

علاقتها مع الكيان الصهيوني، فانها سوف تحمي نفسها من خطر المشروع الايراني، بل ومحاربتة واسقاطه.

ومؤشرات ذلك كثيرة، سواء عبر تصريحات رسمية كاتهام وزير الخارجية السعودي عادل الجبير لحركة حماس بالإرهاب أكثر من مرة؛ أو غير الرسمية عبر هشتاغ #الرياض_أهم_من_القدس أما الأهم هو ما تناولته وسائل الاعلام المختلفة عن وجود ضغوط تمارسها قيادات السعودية على القيادات الفلسطينية (السلطة الفلسطينية، وحركة حماس)، من أجل قبول صفقة القرن.

الملف الثاني السياسي شديد الأهمية في صفقة القرن، هو "ملف اللاجئين الفلسطينيين"، بصفته أكثر الملفات أهمية في مسألة الصراع العربي الصهيوني. خاصة بعد أن اتخذت واشنطن قراراً بتجميد مبلغ 65 مليون دولار من أموال المساعدات الأمريكية المخصصة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). علما ان الانروا هي المسؤولة عن تعليم وتشغيل وعلاج اللاجئين الفلسطينيين سواء في قطاع غزة والضفة الغربية أو في دول العالم المختلفة. لمعرفة المزيد عن اللاجئين الفلسطينيين (أنظر الشكل التالي).



ويعتبر الكيان الصهيوني، ملف اللاجئين الفلسطينيين هو أخطر ملفات الصراع؛ وفقا لمسألة (الصراع الديمغرافي)، والذي يسعى للتخلص منه بشكل أساسي في أي تسوية. وقد قدمت مبادرات السلام السابقة العديد من الحلول لمسألة اللاجئين الفلسطينيين إلا أنها باءت في الفشل. وسبب ذلك يرجع إلى أن غالبية الشعب الفلسطيني لاجئ. كما يتميز ملف اللاجئين الفلسطينيين ببعدين مهمين الأول (البعد الانساني)، والثاني (البعد الدولي) نتيجة لوجود اللاجئين الفلسطينيين في العديد من الدول حول العالم. كالأردن وسوريا ولبنان ومصر وفنزويلا ووتشيلي والخليج وجنوب افريقيا وغيرهم من الدول.

سادساً: صفقة القرن ومصادر الطاقة:

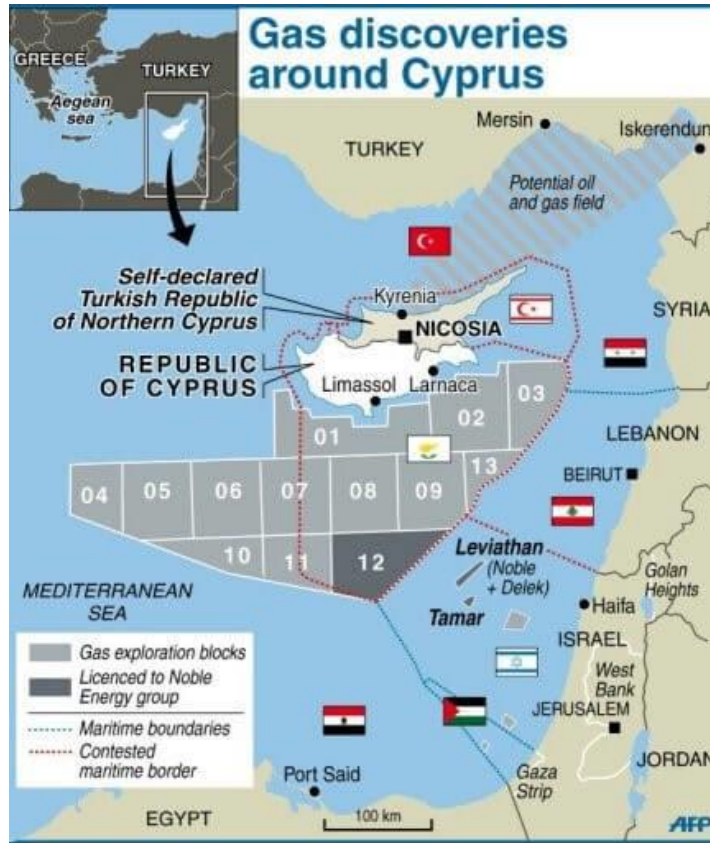
يبدو أن صراع الطاقة سيكون حاضراً في مشهد صفقة القرن. فالصراع حول الطاقة في منطقة الشرق الاوسط، صراع قديم متجدد. خاصة بعد أن أصبحت حقول الغاز المكتشفة مؤخراً في البحر المتوسط. تتطلب ترسيماً جديداً للحدود المائية لدول الشرق الاوسط. وبالتحديد الكيان الصهيوني ومصر ولبنان وقبرص واليونان وتركيا.

فيدور الخلاف حالياً حول النزاع الحدودي البحري بين لبنان وإسرائيل على مجمع نفطي "البلوك" رقم 9 في البحر الأبيض المتوسط، والذي يصل مساحته إلى 860 كيلو متر مربع. وتقول لبنان إنه يقع ضمن مياهها الإقليمية والاقتصادية، بينما تزعم إسرائيل أن لها الحق في جزء من مساحة الرقعة.

ويعود تاريخ المجمع أو الرقعة رقم 9 إلى عام 2009 م، حين اكتشفت شركة "نوبل للطاقة" الأميركية كمية من احتياطي النفط والغاز في الحوض الشرقي من البحر الأبيض المتوسط. حيث تشكل البلوكات 8 و9 و10 نقطة خلاف مع إسرائيل. (انظر الشكل)



وفي ظل الخلاف بين بيروت وتل أبيب. تقدم الموفد الأميركي فريدريك هوف عام 2012 بمقترح إلى لبنان يقوم على أن تتنازل لبنان على 360 كيلومترًا مربعًا من المياه اللبنانية لإسرائيل من أصل 860 كيلومترًا مربعًا هي مجموع مساحة ما يسمى الحقل النفطي رقم 9، وبالتالي يحصل لبنان على ثلثي المنطقة الاقتصادية مقابل ثلث لإسرائيل. وفي 16 فبراير/شباط 2018 قامت الولايات المتحدة بالوساطة مجددا بين لبنان وإسرائيل في ملفي الحدود البحرية والبرية عبر ديفد ساترفيلد مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى. غير أن لبنان رفض هذا المقترح على أساس أن المنطقة بكاملها ضمن المياه الإقليمية اللبنانية. وتقدر حصة لبنان من الغاز الطبيعي الذي يحتضنه هذا الجزء من البحر المتوسط بحوالي 96 تريليون قدم مكعب، وهذه ثروة يمكن أن تساعد لبنان على خفض حجم دينه العام الذي بلغ حتى نهاية 2017 نحو 77 مليار دولار، وهو أحد أعلى معدلات الدين العام في العالم. وإلى جانب النزاع اللبناني الصهيوني حول مسألة النفط. هناك النزاع بين اليونان وتركيا، بعد اكتشاف الغاز عبر شركة ايطالية، على السواحل الجنوبية لجزيرة قبرص اليونانية. مما أدى إلى عقد منظومة أشبه بالتحالف في هذا الاتجاه، فاليونان ومصر وإيطاليا وإسرائيل في جهة، وتركيا من جهة أخرى. (أنظر الشكل).



(الصورة كما هي من المصدر مع التحفظ على اسم وعلم الكيان الصهيوني)

سابعًا: هل يمكن للصفقة أن تبصر النور؟

رغم ما يبدو من اندفاع أعى في القاهرة والرياض وتبني تنفيذ الأجندة فإن عوامل تعطيل الصفقة أكثر من عوامل اكتمالها؛ فمشاركة السيسي وابن سلمان في سعي الرئيس الأمريكي واللوبي الصهيوني العالمي للإجهاز على القضية الفلسطينية ليس قدرا حتي التحقق.

وبنظرة للواقع المحلي والإقليمي والخارجي نجد أن المتورطين في صفقة القرن أضعف من أن يكملوا الشوط حتى نهايته، وربما لن يسعفهم الوقت لإنجاز الخطة الإسرائيلية الموضوعية بسبب حجم المهام المطلوبة، التي تحتاج إلى سنوات طويلة، وخزائن متخمة بالأموال، وأنظمة حكم قوية ومستقرة، وهذا غير متوفر في الوقت الحالي، ويمكن تلخيص العوائق التي تحول دون اكتمال هذه الصفقة على النحو

التالي:

- 1- تأييد السعودية للخطة الإسرائيلية ليس كافياً لإنجاحها، فالمال السعودي رغم تأثيره فإن الميزانية الضخمة المطلوبة لصفقة القرن سواء في سيناء أو في مشروع نيوم تفوق قدرة المملكة، خاصة مع تراجع العائدات وعجز الموازنة والسحب من الاحتياطي، وكان الاستنزاف المالي ومطالب ترامب (460 مليار دولار) وراء القبض على الأمراء والاستيلاء على أموالهم لتوفير جزء من المطلوب.
- 2- الطرف الفلسطيني بكل اتجاهاته رافض للصفقة، فالسلطة الفلسطينية ليس لها دور في الترتيبات القادمة، فلن تكون هناك سلطة في رام الله ولا دولة في الضفة، وتقضي الترتيبات الجديدة بإنشاء مجالس محلية تدير مدن وقرى غير مستقلة وإنما تابعة للدولة الأردنية، كما أنه بالنسبة للإقليم فإن الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط صغيرة جداً بالنسبة لدولتين قابلتين للحياة.
- 3- بالنسبة للمستوطنات فإن أي اتفاق إسرائيلي - فلسطيني يقضي بإخلاء عدد يصل إلى مائة ألف إسرائيلي من ديارهم. وتتجاوز هذه المهمة القدرة السياسية لأي حكومة إسرائيلية. وتجدر الإشارة إلى أنه من بين المستوطنات التي سيتعين تفكيكها عوفرا وبيت إيل وشيلو وكريات أربع، وهي مستوطنات لها أهمية دينية وتاريخية، بالإضافة إلى ذلك فإن التكلفة المباشرة لهذا الإجراء ستكون أكثر من 30 مليار دولار، وهي تكلفة باهظة لا يتحملها الاقتصاد الإسرائيلي.
- 4- الفصائل الفلسطينية المقاومة سيكونون الصخرة التي تقف أمام إنجاز الصفقة؛ فحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامية ومعهم باقي الفصائل الفلسطينية يعلمون أن رؤوسهم جميعاً هي المطلوبة للمقصلة، وأن التخلص من قطاع غزة أو تفكيكه هو الهدف الرئيسي للأجندة الإسرائيلية، ولهذا فإن كتائب القسام وباقي فصائل المقاومة يسبقون الزمن للاستعداد للمعركة القادمة.

5- بالنسبة للأمن فإن الانسحاب من 97% من الضفة الغربية سيخلق وضعا أكثر خطورة لن تكون فيه إسرائيل قادرة على الدفاع عن حدودها، ولم يعد من المقبول في إسرائيل تقديم تنازلات مؤلمة وتقبل المخاطر الأمنية.

6- المملكة الأردنية تشعر أنها ستكون في موضع صعب وخطر كبير، حيث تهدف الخطة إلى تسليم الضفة بعد نزع القدس والمستوطنات لملك الأردن لفرض الأمن والقانون الأردني على الفلسطينيين، وهذا سيؤدي إلى تحويل الصراع بين الاحتلال والفلسطينيين إلى صراع بين الحكم الأردني والفلسطيني، إضافة إلى احتمال رفع وصاية الأسرة الهاشمية عن الأراضي المقدسة في فلسطين وإذا لم يكن رفع الوصاية كاملاً فربما يشاركون فيها آل سعود.

7- إخلاء سيناء ليس عملية سهلة، فتوطين الفلسطينيين يقتضي تهجير السكان المصريين أولاً، وهذا التهجير يواجه بمقاومة عنيفة ليست فقط من بعض البدو وجماعات مثل "ولاية سيناء" وإنما من الشعب المصري كله، ولهذا فإن فكرة إخلاء سيناء تحت مبررات محاربة الإرهاب لم تلق استجابة شعبية، ولأن موضوع اقتلاع السكان ليس سهلاً فإن إخلاء مدينة رفح قد استغرق أربع سنوات، ورغم تخریبها فإن عملية التفرغ من السكان لم تكتمل، ونفس التعثر يواجه إخلاء مدينة الشيخ زايد الأكثر تعقيداً، وتزداد الصعوبة مع دخول مخطط التهجير إلى العريش.

8- لا يوجد إجماع دولي على الصفقة فالأوروبيون لم يوافقوا على ما يقوم به ترامب، وقد ظهر هذا الموقف الأوروبي في الأمم المتحدة عندما صوتت معظم دول العالم ضد قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ورفضوا الاعتراف بها عاصمة للكيان الصهيوني.

ويمكن القول بأن ترامب في عجلة من أمره للانتهاء من الصفقة بسرعة قبل انتهاء فترة ولايته الأولى، فهو يعتبر بأن مصيره مرتبط بمصير الصفقة.

مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير

U-Feed

للتواصل:

009611844768

info@u-feed.com

للمزيد من المعلومات:

www.u-feed.com